نص ردن

▪ علاء حسن

قشامر

من كان مغضوبا عليه وأدى خدمة العلم في الجيش العراقي السابق سمع من ضباط وحدته كلمة " قشمر" تطلق عليه او على زملائه الاخرين ، سواء من خريجي الجامعات او الاميين ، والمفردة لازمت الجنود والمراتب فكل "خريج ومريج يشرب الماي من البريج" فتحمل غضب وصرامة امراء الفصائل والسرايا والافواج وحتى نواب الضباط ، ولكثرة القشامر في الجيش العقائدي وقتذاك، كادوا يصبحون صنفا مثل الصاعقة والمغاوير والدروع والمدفعية .

يوم الاحد الماضي وعلى خلفية عجز الاجهزة الامنية عن حماية "المشاية" المتوجهين الى كربلاء لاداء زيارة الاربعينية حمل النائب المستقل صباح الساعدي رئيس الحكومة القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي مسؤولية الخروق الامنية لان :" القيادة العسكرية التي تخطط لوضع إستراتيجية الامن في العراق عقليتها متحجرة وفاشلة وبعيدة عن مبدأ مكافحة الارهاب". وذكر النائب ان القائد العام قدم طلبا الى رئاسة مجلس النواب لتعيين وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي المتهم بقضايا فساد بحسب قوله ، ليكون مستشارا عسكريا ، لينضم الى دائرة مستشاري رئيس الوزراء الذين لم يتم الكشف عن اعدادهم ومؤهلاتهم وتحصيلهم الدراسي.

العقلية المتحجرة على حد وصف النائب الساعدي واحدة من الكوارث العراقية وبسببها ضاعت فرصة بناء قوات عسكرية مهنية تتمتع بمواصفات اكاديمية ، وخبرات كبيرة قادرة على احباط مخططات المجاميع الارهابية قبل تنفيذها ، ولاسيما ان الجيش العراقي الحالي يخلو من "القشامر" فالتجنيد الاجباري لم يعد نظاما معتمدا في العراق ، والضباط الكبار كانوا من منتسبي الجيش السابق يعاونهم من استحق الرتبة بقرارات حزبية ، والجيش اليوم له هيئة اركان تضم رتبا عالية من فريق ولواء وعميد ، وهؤلاء اثبتوا ولاءهم للعراق الجديد وسجلاتهم نظيفة في هيئة اجتثاث حزب البعث واجراءات المساءلة والعدالة .

بسبب "القشامر" خسر الجيش السابق حروبه ، والشواهد كثيرة يوم ركضة المحمرة والشوش والانسحاب من الكويت ، فيما سجلت بعض وحداته انتصارات في قمع انتفاضة عام ١٩٩١ ، وقبلها في عمليات الانفال واستخدام الاسلحة الكيمياوية وبنجاح ساحق ضد شعب كردستان.

قبل ان يغادر رئيس الحكومة الى واشنطن لبحث استكمال الانسحاب الاميركي ، اعلن انه بعد عودته سيستجيب لدعوة مجلس النواب لمناقشة الاوضاع الامنية ، ومدى قدرة القوات المسلحة على ادارة الملف الامني بمهنية عالية بعيدا على الضغوط السياسية وفرض الارادات الحزبية ، وتطهير الاجهزة من العناصر المرتبطة بتنظيمات ارهابية. ولكن الاستدعاء لم يحصل اثر اندلاع ازمة سياسية في البلاد كانت نتائجها تراجع الملف الامني ، وسفك المزيد من دماء العراقيين الابرياء ، على الرغم من انتشار قوات الجيش والشرطة وحتى الانضباطية في احياء العاصمة ، وتحملنا التاخير والزحام وانقطاع الطرق والجسور من اجل ضمان سلامة "المشاية" الى كربلاء.

القوات المسلحة اليوم وبما تضم من رجال يحملون الرتب العالية جدا، تتحمل مسؤولية حفظ الامن بحظرالتجوال وتعطيل الدوام الرسمي او ارسال العراقيين الى الخارج لحين توفير ظروف استتباب الامن، وعلى عناد "القشامر" احتفلت وزارة الداخلية بعيد تأسيس الشرطة الحريصة دوما على خدمة الشعب .

المنتجات النفطية لـ(المدى): العام المقبل سنضاعف حصة المواطنين

علي الموسوي يؤكد أن البطاقات الوقودية المزورة لا تتعدى الألف

قال مدير هيئة بغداد لتوزيع المنتجات النفطية علي عبد الكريم الموسوي يوم الاحد الماضي أن البطاقة الوقودية كلف طبعها مليارا و٦٠٠ مليون دينار ،مضيفا في لقاء اجرته "المدى" مع الموسوي " البطاقات الوقودية هي اكثر بمليون ونصف من عدد البطاقات التموينية،

□ بغداد / سها الشيخلي

تصوير /ادهم يوسف

وقد دفعنا الى وزارة التجارة ٢٥٠ مليونا لكي تقوم بعملية تجهيزنا بالمعلومات الاستبيانية لإدخال المعلومات الى البطاقة الوقودية وتوزيعها من خلال المراكز التموينية".

الموسوي شدد ان الهيئة استطاعت ان تنهي ازمة الحصول على النفط الابيض ،داعيا الاعلام الى زيارة المحطات ليرى توزيع النفط الابيض ، حيث لا وجود لطابور، منذ ان تم توزيع البطاقات في الشهر التاسع منذ العام الماضي والى الان وفي كل المحطات ،ومنافذنا جاهزة وممكن ان تزوروها في اي وقت واي محطة انتم تختارونها ، حيث ستجدون اما ثلاثة او اربعة اشخاص يتزودون بالوقود وليس هناك طابورا ، و اوضح الموسوي : ان البطاقة الوقودية في الحقيقة قد تم طباعتها في مطبعة النهرين وتم توزيعها منذ الأول من ايلول في العام الماضي وهي بلون واحد ، مضيفا " ان زيادة الهيئة تحاول زيادة كمية الغاز السائل إلى المنازل من خلال استيراد بعض الكميات المحدودة ، اما النفط الابيض فهو رخيص نسبيا وسعر اللتر الواحد منه ١٥٠ دينارا ، عازيا ازدياد الطلب عليه بسبب استخدامه في عمليات صناعية بسيطة مثل تشغيل مولدات الشارع بعد اضافة الزيوت له او يستخدم كوقود للافران ، فضلا عن عدم وجود الكهرباء لذلك الاعتماد اصبح كبيرا على المشتقات النفطية و يصبح الثقل علينا كبيرا لغياب الكهرباء وهي مشكلة لم تحل بعد.

من جانب اخر قال الموسوي: إن الهيئة عمدت إلى طبع بطاقات في مطابع حكومية عالية التقنية لكي لا يتسرب النفط الأبيض الى "البحارة" ،مضيفا: الان نوزع الوجبة الرابعة من البطاقات ، وكانت الوجبة الاولى قد وزعت في ٩/١ من العام الماضي وكان التجهيز لم يتجاوز الـ٣٠٪ لذلك مددنا الفترة الى ١٥ يوما وكانت نسبة التجهيز قد وصلت الى ٨٠٪ بعد التمديد ، وعندما لاحظنا ان هناك في الشارع بحارة ودوارة الذين يشترون البطاقات رقم ٢و٣ من المواطنين وهذا دليل على احكامنا على ان التوزيع لانه لا يتم الا من خلال البطاقة ، طرحنا الان القسيمة الرابعة وقد كلفت البطاقة الوقودية مليارا و٦٠٠ مليون دينار عراقي وهي اكثر بمليون ونصف من عدد البطاقات التموينية ، وقد دفعنا الى وزارة التجارة ٢٥٠ مليونا لكي تقوم بعملية تجهيزنا بالمعلومات الاستبيانية لإدخال المعلومات الى البطاقة الوقودية وتوزيعها من خلال المراكز التموينية ، وقد علمنا ان الكثير من العوائل خاصة في المناطق الشعبية لديها اكثر من قسيمة للبطاقة التموينية ، ومع الاسف نجد ان بعض المواطنين يبيعون بطاقاتهم وهم ربما لا يعرفون ان المشتري لتلك البطاقات سوف ينافسهم في حصتهم من النفط ،لذلك لم نطلق البطاقة رقم ٢ بل اطلقنا بطاقة رقم ٥ وبعد ذلك اطلقنا بطاقة رقم ٢٤ وقد عمدنا الى ان تكون الطريقة عشوائية لكي نقطع الطريق امام المتاجرين وهذه خدمة للمواطنين ،ونجحنا ولا زلنا ناجحين والنفط الابيض متوفر في المحطات ، وبغداد لوحدها تحتاج الى ٧٥ مليون لتر شهريا من مادة النفط الابيض وقد وزعنا في الوجبة الأولى ٦٩ مليون لتر وهذا يعني ٨٧٪ من الكمية البالغة ٧٥ مليونا ، وفي الوجبة الثانية وزعنا ٧٢ مليون لتر اي بنسبة ٩٠٪ من الحاجة الفعلية لمدينة بغداد ، وهذه النسب لا تعني ان المادة غير متوفرة بل تعني عدم اقبال المواطنين على محطات التوزيع ، والان طرحنا البطاقة رقم ٢٣ وهي الوجبة الرابعة ، وقد جهزنا لحد الان ٥٨ مليون لترفي بغداد ولا زلنا مستمرين بالتوزيع إلى ان نصل إلى نسبة ٩٠٪ ، وهذا يعني أن اصحاب البطاقة الوقودية لديهم الان برميل من النفط والذي لديه بطاقتان عنده الان برميلان من النفط والذي لديه ثلاث بطاقات لديه ثلاث براميل وهي كمية جيدة . واكد المهندس الموسوي ان التوزيع في العام القادم سيكون اكثر من هذا العام ،سيكون عند كل مواطن برميلان من النفط .

وعن تزوير بعض البطاقات الوقودية اشار الموسوي ان هناك بعض المحاولات في التزوير لكنها تكشف في المحطة ذلك لان الورق المستخدم في مطبعة النهرين وهي التي طبعت البطاقات كان ورقها خاصا وتم اعطاء البطاقات الى وزارة التجارة وهي المسؤولة عن التزوير، ولكن اقول ان حالات التزوير كانت محدودة ، نحن نتحدث الان عن مليون و ٥٤٠ الف بطاقة فاذا حدث التزوير في الف بطاقة مثلا هل يعني ذلك مشكلة ؟ وقد حدثت لدينا سرقات في مراكز تموينية تابعة لـوزارة التجارة ففي مدينة المحمودية سرقت بعض القسائم من المركز التمويني هناك واحيلت القضية الى هيئة النزاهة ووزارة التجارة اتخذت اجراء هو تبديل البطاقات فطبعنا بطاقة ثانية خاصة بأهل المحمودية ، ومنعنا التداول بالطاقات القديمة الموزعة في المحمودية ، وفي الكرادة ايضا حدثت عملية سرقة وكانت البطاقات غير متسلسلة وتم السيطرة عليها ،واكد الموسوي ان التزوير مسيطرين عليه واجهزتنا تكشفه .

وعندما قلنا له اذا كان النفط متوفرا فلماذا تحدث عملية التزوير او السرقة ؟ فرد المهندس الموسوي ان الحاجة الى النفط ليست فقط للاستخدام المنزلي بل هناك من يستخدم النفط لاغراض صناعية بعد خلطه بمواد اخرى ويستخدم لاغراض صناعية ، وهي ليست مشكلة مواطن بل مشكلة مجاميع مهنية اخرى .

مختصون في بابل يدعون للحد من البضائع المستوردة

□ الحلة / حسين هادي

دعا مختصون وناشطون في حقوق الإنسان والمجتمع المدني الحكومة المحلية والمركزية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل حماية المواطن من الغش التجاري ورفع قيمة المنتجات المحلية والصناعات الوطنية من خلال تشجيعها ودعمها بشتى السبل .

وقال رئيس غرفة تجارة بابل صادق فيحان المعموري ان السوق المحلية في بابل والعراق مليئة بالبضائع الرديئة ومن مناشىء غير معروفة وهذا اثر كثيرا على السوق المحلية وأنهك كاهل المواطن من خلال استهلاكه المتواصل لمنتجات تفتقر للجودة والتي ترد الى المحافظة من شتى المناشىء العالمية .

وأضاف :- قدمنا العديد من الاقتراحات الى الحكومة الاتحادية لفتح مراكز للسيطرة النوعية وقيام لجان تفتيشية بمراقبة حركة السوق وتشخيص البضاعة المنتهية صلاحيتها والتالفة والرديئة باعتبارنا جهة تهتم بالتجارة في محافظة بابل واشرنا الى الكثير من البضائع والمواد الرديئة والتالفة وحذرنا من استمرار تدفق هذه البضائع كونها تتسبب في انهيار ثقة المواطن بالسوق العراقي .

واكد اقتصاديون في المحافظة على ان انتشار البضائع الرديئة في الأسواق العراقية يؤثر سلبا على هيكلية السوق العراقي ويتوجب على الحكومة العراقية تنمية السوق المحلي وتفعيل دوره لإعادة الثقة بين السوق والمواطن

فقد أشار أستاذ الاقتصاد في بابل محمد صبري على وجوب دعم قطاع الصناعة في المحافظة وإعادة هيكلة السوق المحلي والقضاء على ظاهرة البضائع الرديئة التي تنتشر في الأسواق والتي تتسبب في انهاك المواطن مؤكدا ان اغلب المصانع في المحافظة تعاني من تدهور كبير مع تجاهل الحكومة لهذا الامر لذا يتوجب على خبراء الاقتصاد والصناعة والتجارة إعداد دراسات علمية لإعادة السوق المحلي الى وضعه السابق ونتحول من بلد مستورد للبضائع الرديئة الى بلد منتج ومصدر لاغلب الصناعات التي اشتهر بها العراق سابقا.

واوضح ان المنتجات التي تدخل الاسواق العراقية رديئة الى درجة كبيرة وقد تحول السوق العراقي الى مكب للبضائع التالفة والرديئة لان المواطن يعتمد عنصر الاستهلاك دون النظر الى ماهية البضائع التي يستهلكها مشيرا الى ضرورة التأكيد على مسألة السيطرة النوعية خصوصا في مجال الأجهزة الكهربائية والأدوية والأغذية المعلبة والمشروبات الغازية لان اغلبها غير سالكة في مجال السيطرة النوعية ويجب ان يكون هناك دور للادارة البيئية في المحافظة حيث انها تلعب دورا كبيرا في زيارة المتاجر الكبيرة في المحافظة والأماكن التي تستورد منها البضائع للتأكد من تاريخ انتاج المادة ونفادها لأنها تخص صحة المواطن.

واشار الناشط في حقوق الانسان احمد حسين ان المواد والبضائع الرديئة غزت المحافظة والعراق وهي بضائع غير جيدة والبعض منتهي الصلاحية ويجب ان يكون هناك قوانين لحماية المستهلك وحماية صحته وأمواله ويجب ان تكون هناك رقابة صارمة على الحدود لمنع البضائع الرديئة.

زراعة نينوى تحذر من الآفات

□ الموصل / نوزت شمدين

حذر سعد محمد خضير مدير قسم وقاية المزروعات في مديرية زراعة نينوى، من المخاطر التي يمكن ان تتسبب بها نبتة(الداتورة) التي تم رصدها في حدائق منزلية داخل مدينة الموصل وخارجها، إضافة الى أماكن أخرى بينها حدائق في عدد من دوائر الدولة.وقال خضير أن النبتة سامة، وخطرة بالنسبة للإنسان والحيوان على حد سواء، وأن قسم وقاية المزروعات بدأ حملة توعية مكثفة لتنبيه المواطنين على مخاطر هذه النبتة، من خلال اللجان الفنية في الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى، إضافة الى المجالس البلدية، وإن أعمال قلعها وحرقها مستمرة.

وأشار مدير قسم الوقاية الى ان هناك عدة أنواع من نبتة الداتورة، وجميعها شديدة السمية، وبين انها ترتفع الى نحو نصف متر، ولها أزهار بيضاء جميلة للناظر، الا انها كمين مميت، لان السم الذي تحمله يؤدي الى صداع وجفاف في الفم والبلعوم، وربما يتطور الامر الى أن تنتاب المصاب هلوسة، وشلل في الجهاز التنفسي.من جهة أخرى ذكر مدير قسم وقاية المزروعات، أن كوادر القسم الفنية تقوم حالياً بمكافحة (حفار أوراق الطماطة) وهي حشرة وافدة حديثاً وكان ذلك في صيف العام الفائت، وهي آفة وبائية تسبب خسائر كارثية تصل الى ١٠٠٪ لمحصول الطماطة في حالة الإصابة الشديدة ، وإهمال مكافحتها، وأكد مدير القسم أن وزارة الزراعة والهيئة العامة لوقاية المزروعات هيأت مصائد فرمونية توزع بشكل مجاني الى المزارع المكشوفة والمحمية، كما يتم كلك توزيع مبيدات زراعية آمنة للقضاء على الآفة ومكافحتها. وفيما يخص تعفير بذور الحنطة لمكافحة أمراض تفحم الحنطة، قال مدير قسم الوقاية في زراعة نينوى، أن حملة بهذا الصدد بدأت في وقت سابق في عموم مناطق نينوى، وهي في مراحلها الأخيرة الآن، بعد ان تم تجهيز الشعب الزراعية والمزارعين بمبيدات التعفير وبشكل مجاني وهي مبيد (الراكسيل والكاربوكسين).

بنايات تتوسع أفقيا خلافا للقانون.. والأرصفة تتحول إلى اماكن للسكن

الأمانة تتوعد بملاحقة المتجاوزين.. وخبير قانوني: المتورط يعاقب بالسجن

□ بغداد/ المدى

متجاوزون على الابنية في بغداد

عمار، عسكري في العقد الرابع من عمره يسكن احد احياء بغداد المكتظة بالسكان، في بناية خصصها النظام السابق لمنتسبي الاجهزة الامنية، وتقع شقته في الطابق الارضي، عمد في فترة ما بعد ٢٠٠٣ مستغلا فراغ السلطة والقانون في تلك المدة على توسيع مسكنه خلافا للقانون أفقيا، وذلك بضم جزء من الشارع.

حالة واحدة تحولت بعد حين الى ظاهرة استفاد منها اغلب المتواجدين في المنطقة، عمار يتحدث لـ(المدى) عن سبب تجاوزه على الملك العام بالقول " اردت ان اوسع من مساحة شقتي واشيد لشقيقي بيتا كي يتزوج اضافة الى ان الجزء الذي استقطعته كان عبارة عن اتربة تتناثر مع كل نسمة هواء، وتساءل "هل انا الشخص الوحيد الذي يخالف القانون في هذا البلد، مضيفا الدولة لم تحاسبني اذا انا لست مخطئا بل اعتبر ان هذا عمل ايجابي .

محمد ،احد المستفيدين من تجربة عمار قال لـ(المدى) والذي أنشأ حديقة بعد ان قام باستقطاع جزء من الشارع واحاطه بسياج وضمه الى شقته ، "ان بعد سقوط النظام السابق كثير من سكان هذه الشقق قاموا بالاستثمار وذلك اما ببناء بيت صغير (مشتمل) امام الشقة او محل اما انا فلم استثمر وانما فقط وسعت مساحة شقتي الصغيرة واضفت لها حديقة كي ترفه عنا !!، مضيفا اعلم ان هذا العمل خطأ لكن اريد ان استفيد كما يستفيد غيري خاصة وان الجزء الذي استقطعته مكان مهمل ودائما ما كان يزعجنا وجيراننا لأنه عبارة عن أتربة.

وحصلت (المدى) على معلومات تفيد أن الغالبية العظمى من سكان الشقق يملكون بيوتا في أماكن اخرى وهم من اصحاب الدخول العالية ولكن رغم ذلك فهم يستقطعون جزءا من الشارع ويضمونه الى شققهم وكذلك يشيدون غرفا او بيوتا صغيرة فوق اسطح العمارات رغم ان ذلك مخالف للقانون كون هذه العمارات ملكا للدولة وكذلك ممكن ان تشكل خطرا على حياة المواطنين حسب رأي خبراء ، مستفيدين من غياب القانون الذي يمنع التجاوز على حد قول كثير من سكانها .

واكد المتحدث باسم امانة بغداد حكيم عبد الزهرة ان عام ٢٠١٢ سيشهد إزالة كل التجاوزات وبدأت الامانة بإزالة التجاوزات في المناطق الرئيسية وبين عبد الزهرة كانت الامانة في السابق ترفع التجاوزات لكن في حدود معينه خاصة بعد ان كان موقف عدد معين من الاعضاء سلبيا من رفع التجاوزات اما الان فإن الرأي العام يقف الى جانبنا وان اي بناء او تغيير في شكل التصميم الاساسي للعاصمة هو تجاوز.

وأوضح الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي: من حق امانة بغداد إزالة كل التجاوزات وكذلك فرض غرامة مالية ، وكذلك ان حصل شيء سيىء مثل سقوط العمارات هذه فيجب معاقبة المتجاوزين جنائيا وليس فقط مدنيا، اي يوجد هناك جزاء يصل الى الحبس ولا تكفي الغرامة".